

## الأصول في النحو

أراد : ليبكـ وقولُ الآخر : .

( مُجَمَّـدٌ تَفَدٍ نَفْسُكَ كُـلِّـ نَفْسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِّنْ شَيْءٍ تَبَّالَا ) .  
قال أبو العباس : ولا أرى ذا على ما قالوا : لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمُّرُ وأضعفها  
الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء ولكن بيت متمم يُحملُ على المعنى  
لأنه إذا قال : فاحمِشي فهو في موضع فلتَـخِمْشي فعطَفَ الثاني على المعنى .  
وأما هذا البيت الأخيرُ فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لكـ وتقول :  
ليقمُ زيدٌ ويقعدُ خالدٌ وينطلقُ عبدُ اللهِ لأنك عطفت على اللام .  
ولو قلت : قُمُ ويقعدُ زيدٌ لم يجرُ الجزم في الكلام .  
ولكن لو اضطر إليه الشاعر فحمله على موضع الأول لأنه مما كان حقه اللام جازَ وتقول :  
لا يقيمُ زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ اللهِ لأنك عطفت نهياً على نهيةٍ فإن شئتَ قلتَ : لا يقيمُ زيدٌ  
ويقعدُ عبدُ اللهِ وهو بإعادتكـ ( لا ) أوضحَ لأنك إذا قلتَ : لا يقيمُ زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ  
الله تبيين أنكـ قد نهيتَ كل واحدٍ منهما على حياله فإذا قلتَ : لا يقيمُ زيدٌ ويقعدُ  
عبدُ اللهِ بغير ( لا ) ففيه أوجهٌ : قد يجوزُ أن يقع عند السامع أنكـ أردتَ لا يجتمع  
هذان فإن قعد عبدُ اللهِ ولم يقمُ زيدٌ لم يكن المأمور مخالفاً وكذلك إن لم يقمُ  
زيدٌ وقعد عبدُ اللهِ .

ووجه الاجتماع إذا قصدته أن تقول : لا يقيمُ زيدٌ ويقصدُ عبدُ اللهِ أي لا يجتمع قيام عبد